مجلة خليج العرب
للدراسات الإنسانية والاجتماعية

دور لجنة السلم الأهلي والإصلاح الرسمية في تعزيز السلم الأهلي – محافظة أريحا والأغوار (دراسة تحليلية)

The Role of the Official Committee for Reconciliation and Civil Peace in Promoting Civil Peace – Jericho and the Jordan Valley (An Analytical Study)

الدكتور وسيم "محمد أمين" شهوان

Dr. Waseem “Mohammad Amin” Shahwan

دكتوراه علم اجتماع، موظف حكومي، باحث، اريحا، فلسطين

DOI: https://doi.org/10.64355/agjhss394

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية © 2025 / تصدر من مركز السنابل للدراسات والتراث الشعبي
هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي(CC BY-NC-SA)
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/

الملخص:
هدفت هذه الدراسة التعرف على دور لجنة السلم الأهلي والإصلاح الرسمية في تعزيز السلم الأهلي – محافظة أريحا والأغوار، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، وقد تمثل مجتمع الدراسة من جميع المرتبطين بعمل لجنة السلم الأهلي والاصلاح الرسمية في محافظة أريحا والأغوار الواقعة في الضفة الغربية، وقد بلغ حجم العينة (15) شخص، تم اختيارهم بطريقة قصدية (عمدية) نظرا لطبيعة الدراسة النوعية، وقد تمثلت أداة الدراسة بالمقابلة تم تصميمهما وفق متطلبات الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات ابرزها مدى ثقة المجتمع المحلي باللجنة يشكل ركيزة أساسية في قدرتها على التدخل وفض النزاعات، ويليها اعتماد اللجنة على اكثر من طريقة في العرف العشائري، ويليها ابرز القضايا التي تعرض على اللجنة، ويليها الصعوبات التي تواجهها اللجنة في المرجعية القانونية والدعم الرسمي ، ويليها ضعف تمثيل النساء في اللجنة الذي يغلب عليها الطابع الذكوري.

وقد اوصت الدراسة بمقترح صياغة إطار تشريعي يمنح اللجنة شخصية اعتبارية وصلاحيات قانونية في حل النزاعات، وتطوير القدرات البشرية عبر برامج تدريب مستمرة، تخصيص ميزانية تشغيلية ودعم لوجستي، تعزيز التنسيق مع الأجهزة الأمنية والقضائية، إطلاق حملات توعوية لتعزيز ثقة المواطنين باللجنة، واخيرا توسيع قاعدة المشاركة في اللجنة لتشمل النساء، مما يعزز تمثيل المجتمع.

الكلمات المفتاحية: اللجنة، السلم الاهلي، الاصلاح، تعزيز، محافظة اريحا والاغوار.

Abstract:

This study aimed to explore the role of the official Committee for Civil Peace and Reconciliation in promoting civil peace in the Jericho and Jordan Valley Governorate. The researcher adopted the descriptive-analytical approach, and the study population consisted of all individuals involved in the committee's work in the governorate. A purposive sample of (15) participants was selected due to the qualitative nature of the study. Data were collected through interviews specifically designed to meet the objectives of the research.

The study reached several key findings, most notably: the trust of the local community in the committee constitutes a fundamental pillar in its ability to intervene and resolve conflicts; the committee relies on multiple mechanisms rooted in tribal customs; and the cases presented to the committee are diverse in nature. The results also indicated that the main challenges facing the committee include the absence of a clear legal framework, limited official support, and the weak representation of women in the committee, which remains predominantly male.

The study recommended the formulation of a legislative framework that grants the committee legal personality and official authority to resolve disputes, the development of human capacities through continuous training programs, the allocation of an operational budget and logistical support, and the strengthening of coordination with security and judicial institutions. Furthermore, the study recommended launching awareness campaigns to enhance citizens' trust in the committee and expanding its membership base to include women, thereby ensuring broader social representation.

Keywords: Civil Peace Committee, Reconciliation, Civil Peace Promotion, Jericho and Jordan Valley.

المقدمة:

تعد قضايا السلم الأهلي من الدعائم الأساسية لاستقرار المجتمعات وتقدمها، ولا سيما في السياقات التي تتسم بالتوترات الاجتماعية، والانقسامات الداخلية، والتحديات الأمنية (Barakat, 2016) (الحروب، 2020).

وفي الحالة الفلسطينية، تبعا للأوضاع الراهنة، تتعاظم أهمية هذه القضايا في ظل الواقع السياسي والاقتصادي المعقّد، حيث تلعب لجان الإصلاح والسلم الأهلي دورًا مركزيًا في تعزيز ثقافة الحوار، تفعيل الوساطة الاجتماعية، الحفاظ على النسيج المجتمعي، بما يحدّ من تفاقم الخلافات ويعزز من فرص الاستقرار المحلي، ويوطد العلاقات في المجتمع (عرفات، 2018)

وتُعد محافظة أريحا والأغوار مثالا مميزا في هذا السياق، نظرًا لتركيبتها السكانية المتنوعة، وخصوصيتها العشائرية والمجتمعية، التي تجمع بين سكان المدن، القرى، المخيمات، والأغوار. وهو ما يجعل من السلم الأهلي ضرورة حيوية لاستمرار التعايش والتعاون المجتمعي. وتقوم لجان الإصلاح في هذه المنطقة بدور فعّال، من خلال تسوية الخلافات بطريقة ودية ، وتنظيم الجاهات العشائرية، والحد من المشكلات الاجتماعية، وبناء توافقات اجتماعية، تتجنب العنف أو التصعيد في المجتمع المحلي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2023)

وانطلاقًا من أهمية هذا الدور، يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل دور لجنة والسلم الأهلي الاصلاح الرسمية في تعزيز السلم الأهلي في محافظة أريحا والأغوار، من خلال استكشاف آليات عمل اللجنة، واساليبها في إدارة الخلافات، وتقييم مدى فاعليتها في معالجة الأزمات المجتمعية، كما يسعى إلى تقديم توصيات علمية تعزز من أداء هذه اللجان، وتبين اهميتهم في المجتمع المحلي، وتشجع على تطوير تعاون مؤسسي مشترك وتدعم بناء شراكات مؤسسية معها، بما ينعكس إيجابا على استمرارية السلم الأهلي.

مشكلة الدراسة:

يشهد المجتمع الفلسطيني العديد من التحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تؤثر في استقراره الداخلي، وتزيد من احتمالية تصاعد الخلافات المجتمعية، خاصة في المناطق ذات التركيبة السكانية المتنوعة مثل محافظة أريحا والأغوار. وفي ظل هذه الظروف، تلعب لجان السلم الأهلي والاصلاح الرسمية دوراً مركزياً في الحد من التوترات، وتسوية الخلافات، وبناء جسور الثقة بين مكونات المجتمع. ورغم أهمية هذه اللجان، إلا أن فاعليتها وآليات تدخلها لا تزال تحتاج إلى مزيد من البحث والتحليل، لفهم مدى تأثيرها الحقيقي في تعزيز السلم الأهلي، والتحديات التي تواجهها، وإمكانات تطوير أدائها. وعليه فإن مشكلة الدراسة تتمثل في التساؤل الرئيس التالي:

ما الدور الذي تؤديه لجنة السلم الأهلي والإصلاح الرسمية في تعزيز السلم الأهلي في محافظة أريحا والأغوار؟

أسئلة الدراسة:

وللإجابة عن التساؤل الرئيس تشتق الأسئلة الفرعية التالية :

1. ما هي آليات عمل لجنة السلم الأهلي والاصلاح الرسمية في محافظة أريحا والأغوار؟
2. ما طبيعة الخلافات المجتمعية التي تتعامل معها اللجنة؟
3. ما مدى فاعلية تدخلات اللجنة في حل الخلافات وتعزيز التماسك الاجتماعي؟
4. ما التحديات التي تواجه لجنة الإصلاح في أداء دورها؟
5. ما السبل المقترحة لتعزيز دور اللجنة في تحقيق السلم الأهلي في المحافظة؟
6. ما سبب غياب العنصر النسوي عن اللجنة؟

أهداف الدراسة:

سعت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على آليات عمل لجنة السلم الأهلي والاصلاح الرسمية في محافظة أريحا والأغوار.
2. التعرف على طبيعة الخلافات التي تتعامل معها اللجنة.
3. تقييم مدى فاعلية اللجنة في احتواء الخلافات وتعزيز التماسك الاجتماعي.
4. تبيان التحديات التي تواجه اللجنة في أداء دورها.
5. تقديم مقترحات عملية لتعزيز دور لجان الإصلاح في تحقيق السلم الأهلي.
6. معرفة سبب غياب العنصر النسوي في اللجنة.

أهمية الدراسة:

أ) **الأهمية النظرية العلمية :** إيماناً من الدور الهام الذي تقوم به لجنة السلم الأهلي والإصلاح في محافظة أريحا والأغوار في التدخل لحل الخلافات المجتمعية ، وإبرازاً لمدى فاعلية هذه اللجنة في تعزيز التماسك الاجتماعي بين فئات المجتمع، ونظراً لندرة الدراسات التي تناولت دور لجنة السلم الأهلي والإصلاح ــ في حدود علم الباحث ــ سعى الباحث في هذه الدراسة التي تعد الاولى في هذا الموضوع لتشكل إطارا نظريا مناسباً، لإثراء الأدبيات المتعلقة بموضوع السلم الأهلي والوساطة المجتمعية.

ب) الأهمية العملية التطبيقية : سعت هذه الدراسة للوصول إلى نتائج ومخرجات من شأنها أن تساعد في تحسين أداء لجان الإصلاح، من خلال تسليط الضوء على التحديات التي تواجهها، وتقديم توصيات عملية لصناع القرار والمؤسسات ذات العلاقة، لدعم هذه اللجان وتعزيز شراكتها مع الجهات الرسمية والمجتمع المدني.

مصطلحات الدراسة:

لجنة الإصلاح:

هي هيئة اجتماعية غير رسمية تتألف من وجهاء، ومخاتير، وشخصيات اعتبارية محلية، تتولى مهمة الوساطة وتسوية النزاعات داخل المجتمع، بالاعتماد على الأعراف والتقاليد المحلية، وتعمل غالبًا بالتكامل مع الجهات الرسمية في حفظ النظام والسلم الأهلي (وزارة الداخلية الفلسطينية، 2022).

يعرفها الباحث أنها مجموعة غير رسمية تتألف من وجهاء، مخاتير، وشخصيات اعتبارية تتولى حل الخلافات داخل المجتمع بطريقة سلمية وتعزيز روح التسامح بين الافراد بالاعتماد على الاعراف والتقاليد الخاصة في المجتمع لتحقيق المصالحة بما يتناسب الاعراف والقانون.

السلم الأهلي:

يشير إلى حالة الاستقرار المجتمعي الناتجة عن احترام التنوع، والتسامح، ونبذ العنف، واللجوء إلى الطرق السلمية والقانونية في حل النزاعات، بما يضمن تعايش المكونات الاجتماعية المختلفة في بيئة من الأمن والاحترام المتبادل (الحروب، 2020)

يعرفها الباحث هي حالة من الانسجام داخل المجتمع يتميز بعدم وجود خلافات او صراعات بين افراد المجتمع تقوم على أساس الاحترام المتبادل والتعايش السلمي.

لجنة السلم الأهلي والاصلاح الرسمية:

يعرفها الباحث هي هيئة تشكل بموجب قرار من جهة رسمية (كالمحافظ أو وزارة الداخلية)، وتتكون من شخصيات ذات كفاءة وثقة عالية، تتولى مهمة التدخل في حل النزاعات المجتمعية بوسائل الوساطة والصلح العرفي، بما يساهم في تعزيز الاستقرار الأهلي والتماسك المجتمعي، وبما يتكامل مع جهود النظام القانوني الرسمي دون أن يتجاوزه.

وتستند هذه اللجان في عملها إلى الأعراف والتقاليد السائدة، وتتمتع بشرعية مجتمعية، لكنها في الوقت ذاته تعمل ضمن نطاق تنظيمي يخضع لإشراف رسمي، وتنسق أعمالها مع مؤسسات الدولة كالمحافظة، الشرطة، والقضاء.

الوساطة المجتمعية:

هي تدخل غير قضائي يقوم به طرف ثالث محايد، عادة ما يكون من وجهاء المجتمع أو أفراده المؤثرين، بهدف تسهيل التفاهم وتسوية النزاع بين طرفين أو أكثر، استنادًا إلى الأعراف والتقاليد والرضا الاجتماعي (أبو زينة، 2019)

يعرفها الباحث هي عملية يقوم بها طرف محايد موثوق به في المجتمع بهدف حل الخلاف ما بين الاطراف المتنازعة بشكل ودي دون اللجوء الى العنف او التوجه الى المحاكم الرسمية.

النزاع المجتمعي:

هو خلاف ينشأ بين أفراد أو مجموعات داخل المجتمع المحلي، لأسباب اجتماعية أو اقتصادية أو شخصية أو عائلية، وقد يتطور في بعض الأحيان إلى صدامات ما لم يتم احتواؤه بوسائل سلمية (عرفات، 2018)

يعرفه الباحث هو صراع بين أفراد أو مجموعات او فئات داخل المجتمع بسب الاختلاف في المصالح او الحقوق.

محافظة أريحا والأغوار:

هي إحدى محافظات الضفة الغربية، تقع في المنطقة الشرقية وتتميّز بتركيبة سكانية متنوعة تضم سكان المدن، والمخيمات، والقرى البدوية، وتُعد بيئة مناسبة لدراسة ديناميكيات العلاقات الاجتماعية والسلم الأهلي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023)

الإطار النظري

أولا: مفهوم السلم الأهلي:

يعد السلم الأهلي من أهم مقومات استقرار الدولة، وتحقيق التنمية المستدامة، وهو يرتبط بمجموعة من القيم الأساسية مثل: العدالة، التسامح، المساواة، احترام حقوق الإنسان، والمشاركة المجتمعية(Creswell & Poth, 2018)

كما تم تعريفه حالة من التوافق المجتمعي القائم على إدارة التنوع والاختلاف بين مكوّنات المجتمع الفلسطيني بوسائل سلمية، بما يحفظ النسيج الاجتماعي ويحول دون الانزلاق إلى العنف الداخلي، ويعزز مناعة المجتمع في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. (الجرباوي، 2006، ص 14)

وكما تم تعريف السلم الأهلي هو حالة من الاستقرار والأمان المجتمعي تقوم على احترام القيم المشتركة، وسيادة القانون، وضمان حقوق جميع الأفراد والجماعات، بما يحقق التعايش السلمي بينهم، ويحول دون نشوء النزاعات أو تصاعدها إلى مستويات تهدد وحدة المجتمع أو أمنه. ويعد السلم الأهلي من ركائز التنمية المستدامة، إذ يشمل غياب العنف المباشر، ووجود آليات سلمية لإدارة الخلافات، وتعزيز الثقة بين مكوّنات المجتمع. (حموده، 2018)

كما تم تعريفه من قبل الامم المتحدة هو منظومة من القيم والعلاقات والآليات التي تضمن تعايش أفراد المجتمع ومكوناته المختلفة في بيئة يسودها الاحترام المتبادل، والمساواة في الحقوق والواجبات، وحل النزاعات بطرق سلمية، بما يحفظ وحدة المجتمع وتماسكه، ويعزز الشعور بالانتماء والأمان الجماعي. ويعتبر السلم الأهلي شرطا أساسيا للاستقرار السياسي والاجتماعي، وأحد الدعائم الرئيسة للتنمية الشاملة.(الامم المتحدة، 2012).

يعرفها الباحث أن السلم الأهلي من أهم مقومات استقرار الدولة، ويعزز بيئة السلام والتعاون والتعايش مع مختلف الفئات، وهو يرتبط مع مجموعة من القيم الاساسية في المجتمع ويحقق العدالة والتسامح، ويحد من الصراعات الداخلية.

ومن خلال ما تم عرضه من تعريفات يرى الباحث، ان هناك اجماع على التسامح والتفاهم واحترام القانون وحل النزاعات بعيدا عن العنف، وان السلم الاهلي يحافظ على النسيج المجتمعي ويعزز مناعة المجتمع في مواجهة التحديات والتعايش بأمن وسلام، وانه من الركائز الاساسية للتنمية المستدامة ويعزز الثقة بين مكونات المجتمع.

ثانيا: مقومات السلم الأهلي :

1. **تعزيز سيادة القانون:** ضمان خضوع الجميع للقانون دون استثناء، وتفعيل دور المؤسسات الرسمية والقضائية.
2. **العدالة الاجتماعية:** توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لجميع المواطنين دون تمييز.
3. **الاحترام المتبادل وقبول الآخر:** نشر ثقافة التسامح بين مكونات المجتمع المختلفة.
4. **التكافل الاجتماعي:** تفعيل قيم التضامن والمساعدة بين الأفراد والجماعات.
5. **المشاركة السياسية والمجتمعية:** إشراك المواطنين في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم.

6. **التوعية وبناء الثقافة السلمية:** نشر الوعي بخطورة النزاعات الداخلية وأهمية الحوار لحلها. (الزيتاوي، 2017)

ثالثا: مفهوم لجان السلم الأهلي والاصلاح:

تعد لجان الإصلاح هيئات مجتمعية غير رسمية تتكون عادة من وجهاء عشائر، مخاتير، رجال دين، وفاعلين اجتماعيين، تقوم بدور الوساطة في النزاعات المجتمعية، استنادا إلى الأعراف والتقاليد المحلية، وأحيانا بالشراكة مع الأجهزة الرسمية (وزارة الداخلية الفلسطينية، 2022).

بينما تشير لجان السلم الأهلي إلى تشكيلات أوسع تعنى بنشر ثقافة التسامح، وتعزيز الحوار، والعمل الوقائي لمنع النزاعات قبل وقوعها، وقد تكون مدعومة من مؤسسات المجتمع المدني (أبو زينة، 2019)

ويرى الباحث ان لجنة الاصلاح هي هيئة محلية مجتمعية رسمية معترف بها وتم صدور قرار من مجلس الوزراء بتشكيلها، واعضائها من رجال الامن والشرطة والداخلية ومن مهامها متابعة الخلافات بين المواطنين وتقوم ايضا بدور الوساطة، وتقوم بتكليف رجال الاصلاح والمخاتير في بعض القضايا التي تهدد السلم الاهلي.

رابعا: نشأة لجنة السلم الاهلي والاصلاح الرسمية:

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في مدينة رام الله بتاريخ 2020/11/30، تشكيل اللجنة العليا للسلم الاهلي والاصلاح تضم في عضويتها كلا من وزارة الداخلية (مقررا) ممثل عن شؤون المحافظات في ديوان الرئاسة إدارة السلم الأهلي في المؤسسة الأمنية.

تشكيل لجان فرعية في محافظات الوطن تتكون من : مدير دائرة الاصلاح وشؤون العشائر/ وزارة الداخلية (مقررا)، مدير دائرة السلم الاهلي في المحافظات، مدير دائرة السلم الاهلي في أجهزة الأمن. وتم تعديل القرار بتاريخ 01/09/ 2023 خلال جلسه منعقدة لمجلس الوزراء، إضافة ممثل عن كل من : جهاز الامن الوقائي، جهاز الاستخبارات، جهاز المخابرات العامة، جهاز الشرطة، جهاز الامن الوطني. الى عضوية اللجنة العليا للسم الاهلي والاصلاح المشكلة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (01/ 85/ 18/ م.و/ م.أ) عام 2020.

خامسا: أهمية لجان الإصلاح في المجتمع الفلسطيني:

يكتسب دور لجان الإصلاح أهمية خاصة في السياق الفلسطيني، نظراً لخصوصية البنية الاجتماعية القائمة على العشائرية، وضعف فاعلية مؤسسات القضاء في بعض المناطق، مما يجعل هذه اللجان طرفًا مهمًا في احتواء النزاعات (عرفات، 2018).

وتقوم هذه اللجان بدور تكميلي للقضاء الرسمي، وتسهم في تقليل النزاعات المجتمعية، وحماية النسيج الاجتماعي، وتقليل الأعباء على النظام القانوني الرسمي.(Maxwell, 2013)

ويرى الباحث ان هذه اللجان تقوم بحل الخلافات بعيدا عن القضاء، ولربما أيضا في بعض الحالات تقوم بتوجيه اطراف الخلاف الى القضاء وتساهم في الحد من الخلافات وحماية النسيج الاجتماعي وتقليل العبء عن النظام القانوني.

سادسا: مقومات نجاح لجان الإصلاح:

1. تنجح لجان الإصلاح غالبًا عند توافر عدد من المقومات، مثل:
2. وجود شخصيات تحظى بالاحترام والقبول المجتمعي.
3. التزام الحيادية في النظر إلى النزاعات.
4. سرعة الاستجابة عند حدوث الأزمات.
5. التنسيق مع الجهات الرسمية (مثل الشرطة والمحافظة).
6. الاعتماد على أدوات تقليدية فعالة مثل العطوة، الكفالة، التحكيم.
7. التوثيق العرفي والشفهي لاتفاقيات الصلح (أبو زينة، 2019)

سابعا: التحديات التي تواجه لجان الإصلاح:

1. رغم أهمية أدوارها، تواجه لجان الإصلاح في فلسطين عدة تحديات، أبرزها:
2. غياب إطار قانوني رسمي ينظم أعمالها ويعطيها صلاحيات تنفيذية.
3. تدخلات عشائرية أو سياسية قد تؤثر على حيادية القرارات.
4. نقص التمويل والدعم المؤسسي.
5. صعوبة الوصول لبعض المناطق أو الفئات، خاصة في الأغوار.
6. تداخل الأدوار مع الجهات الرسمية أو مع القضاء النظامي (الحروب، 2020) (عرفات، 2018)

منهج الدراسة:

لقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وهذا يعود لملائمة المنهج المتبع لطبيعة الدراسة، والمنهج المستخدم قائم على دراسة الظواهر كما في الواقع، وفهم آليات عمل لجان السلم الأهلي والاصلاح الرسمية ضمن بيئتها المحلية، وذلك من خلال المقابلات شبه المنظمة وتحليلها.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع الأفراد المرتبطين بعمل لجنة السلم الأهلي والاصلاح الرسمية في محافظة أريحا والأغوار، ويشمل:

1. أعضاء لجنة الاصلاح السلم الاهلي الرسمية.
2. وجهاء ومخاتير وممثلين عن المجتمع المحلي.
3. أفراد من المواطنين الذين تم التعامل مع قضاياهم من قِبل اللجنة.

عينة الدراسة:

قام الباحث باختيار عينة الدراسة بالطريقة القصدية (العمدية) نظرا لطبيعة الدراسة النوعية، حيث تم التركيز على:

- (7) من أعضاء لجنة الإصلاح والسلم الاهلي الرسمية.
- (3) وجهاء ومخاتير وممثلين عن المجتمع المحلي.
- (5) مواطنين خضعوا لتجربة الوساطة العشائرية أو الصلح الأهلي من قبل اللجنة.

بلغ حجم العينة 15 مشاركا، تم اختيارهم بناء على تنوع خلفياتهم، وموقعهم الجغرافي ضمن المحافظة (المدينة، المخيمات، الأغوار)

الموقع الجغرافي:

العينة	مدينة	الاغوار	مخيم	المجموع
اعضاء اللجنة	3	2	2	7
الوجهاء (رجال الاصلاح)	1	1	1	3
المواطنون	2	1	2	5

المؤهل العلمي:

العينة	دراسات عليا	بكالوريوس	دبلوم	ثانوي	اقل من ثانوي	المجموع
اعضاء اللجنة	2	3	----	----	2	7
الوجهاء (رجال الاصلاح)	---	----	---	1	2	3
المواطنون	-----	2	---	---	3	5

أداة الدراسة :

استخدم الباحث المقابلة المفتوحة لجمع البيانات، وتم إجراء المقابلات بلغة عربية مبسطة، وتراوحت مدتها بين 30 و45 دقيقة، وتم تسجيلها بعد أخذ موافقة المشاركين، ثم تفريغها وتحليلها وفق آلية الترميز الموضوعي.

صدق اداة الدراسة :

لضمان صدق أداة الدراسة (المقابلات شبه المنظمة)، تم عرض الأسئلة على لجنة من المحكمين الأكاديميين المتخصصين في مجالات علم الاجتماع، من جامعات فلسطينية. وقد قام المحكمون بمراجعة بنود المقابلة من حيث:

- مدى ارتباطها بأهداف الدراسة وأسئلتها.
- وضوح صياغتها وخلوها من الغموض أو التحيز.
- شموليتها لأبعاد موضوع السلم الأهلي ودور لجنة الإصلاح.

تم إجراء التعديلات اللازمة بناء على ملاحظات المحكمين، بما عزز من صدق المحتوى للأداة .

أسئلة المقابلات:

1. كيف تنعكس ثقة المجتمع المحلي بلجان الاصلاح والسلم الاهلي الرسمية على فعاليتها في حل الخلافات؟
2. ما هي الآليات التي تعتمد عليها لجنة الاصلاح والسلم الاهلي الرسمية لحل الخلافات؟
3. ما أكثر القضايا التي يتوجه فيها الناس الى لجنة الاصلاح؟
4. هل تُحدث تدخلات اللجنة أثرًا فعليًا في تهدئة التوتر المجتمعي؟
5. ما أبرز التحديات او المشكلات التي تعيق عمل اللجنة؟
6. ما السبل المقترحة التي تحتاجها اللجنة لتقوم بدورها بشكل أفضل؟
7. ما سبب غياب النساء عن اللجنة؟

2. إجراءات الدراسة:

لأغراض تنفيذ الدراسة تم القيام بالإجراءات الآتية:

- الاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية.

- تم تصميم أداة الدراسة (المقابلة) وعرضها على المحكمين والمختصين بمجال علم الاجتماع.

- تم تحديد مجتمع وعينة الدراسة.

- تم إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية.

- قام الباحث بإجراء المقابلات بصورتها النهائية على العينة المستهدفة من اعضاء لجنة ورجال الاصلاح ومواطنين.

- تم جمع البيانات وعرضها للإجابة عن أسئلة الدراسة.

3. تحليل النتائج :

وللإجابة عن هذا التساؤلات قام الباحث بإجراء بزيارة الى (لجنة السلم الاهلي والاصلاح الرسمية محافظة اريحا والاغوار)، وقد قام الباحث بإجراء المقابلات مع اعضاء اللجنة والبالغ عددهم (7)، ورجال اصلاح من العشائر والبلغ عددهم (3)، وموطنين تم انهاء خلافات لهم عن طريق اللجنة والبالغ عددهم (5).

السؤال الأول: كيف تنعكس ثقة المجتمع المحلي بلجان السلم الاهلي والاصلاح الرسمية على فعاليتها في حل الخلافات؟

من خلال اعضاء اللجنة اشارت معظم الاجابات ان الثقة المجتمعية تعد أساس نجاح اللجنة وهي العمود الفقري، فكلما كانت الثقة كبيرة كان التزام الاطراف بالحل افضل. فوجود قبول من المواطنين يسهل تدخل عمل اللجنة ويزيد من فرص الالتزام بالصلح، المواطنون يلجؤون للجنة لانهم يجدون في اللجنة من يتفهمهم ويسمعهم ولا تكلفهم ماديا، وهذا يزيد من سهولة العمل.

ويرى رجال الاصلاح ان اللجنة جهة محايدة ومقبولة، وهو ما يمنحها قوة معنوية في التدخل حتى في القضايا الحساسة، فطبيعة المجتمع يحترم الوجهاء وعندما يكونوا جزءا من اللجنة يكون هناك احترام للقرارات، وهناك ثقة كبيرة بين المجتمع والوجهاء التي تجعل الاطراف المختلفة تقبل بالصلح وتتنازل احيانا.

اما بالنسبة للمواطنين لديهم ثقة باللجنة أكثر من القضاء في كثير من القضايا سواء كانت العائلية او الاجتماعية او المالية ، لأنها تفهم عاداتهم وتحترمها، وهذا يجعلهم ملتزمين بما تقرره اللجنة وخاصة ايضا وجود وجهاء من العشائر تعزز من هذه الثقة .

ويرى الباحث ان هناك اجماع على ان الثقة هي اساس العمل والنجاح ويلجأ المواطنون الى اللجنة لثقتهم العالية بهم وان عملهم محايد ومقبول وخاصة ان رجال الاصلاح والوجهاء هم جزء من هذه اللجنة وهذا بعزز من الثقة المجتمعية ويضيف المواطنون ان الثقة التي تم بنائها من خلال التجربة الناجحة.

السؤال الثاني: ما هي الآليات التي تعتمد عليها لجنة والسلم الاهلي والاصلاح الرسمية لحل الخلافات؟

أشار أعضاء اللجنة ان الالية على حسب طبيعة الخلاف فهنالك خلافات تحتاج الى العطوة، ثم الجاهة، ثم كتابة صك الصلح، وهناك خلافات يتم حلها داخل مكتب اللجنة بكتابة اتفاق يرضي الاطراف وهناك خلافات تحتاج الى تحكيم من قبل جهة اختصاص يتم الاستعانة بهم، وفي بعض الاحيان يتم توقيف احد الاطراف لدى الشرطة لعدم التزامه بالاتفاق.

اما رجال الاصلاح عادة يتم التعامل مع الخلافات عن طريق العطوة والجاهة وكتابة صك صلح وأحيانًا نضطر لتقديم ضمانات عشائرية كالكفيل ويتم استخدام العرف السائد في المنطقة وتعتمد الاليه بشكل كبير على نوع الخلاف القائم وماذا يحتاج، فهناك خلافات تحتاج الى تفاهم او تحتاج الى وساطة تتم من خلال لجنة السلم الاهلي وايضا خلافات تحتاج الى تدخل الشرطة.

أضاف المواطنين أن اللجنة تتحرك بسرعة، وتستمع لجميع الأطراف، وتأتي بجاهة، وأحيانا تنهي الخلاف في نفس اليوم، خاصة في المشاكل اليومية، وهناك خلافات يتم حلها في مكتب اللجنة بالتفاهم حيث ان اللجنة تعمل دور الوسيط ما بين اطراف الخلاف وهناك بعض القضايا تحتاج الى تدخل الشرطة من خلال اللجنة، وهذا يعتمد على نوع الخلاف وطبيعته.

ويرى الباحث ان اليات عمل اللجنة تتوقف على نوع الخلاف فهناك عدة طرق وهي الوساطة، التفاهم، عطوة عشائرية، كتابة صك صلح، واحيانا تلجأ الى الشرطة وهذا ما تم التأكيد علية من قبل المبحوثين.

السؤال الثالث: ما أكثر القضايا التي يتوجه فيها الناس الى لجنة الاصلاح؟

تشير اللجنة ان أكثر القضايا تتعلق بالمشاجرات العائلية، خلافات على أراضي، خلافات مالية حوادث سير خلافات عقارية وهناك ايضا قضايا طلاق وشرف وقتل ولكن بنسبة أقل.

اما رجال الاصلاح يتفقون مع اللجنة برأيهم حول القضايا التي يتوجه فيها الناس وهي خلافات عقارية وخلافات على اراضي، الشجارات، قضايا الدم، وأحيانًا مشاكل مالية بين عائلات أو شركاء.

اما المواطنون نذهب للجنة عندما يكون الخلاف كبيرا ولا نريد اللجوء للمحاكم، خصوصا في قضايا الأراضي أو الخلافات بين الأقارب او قضايا مالية وحوادث السير التي يتبعها خلافات مالية والعديد من القضايا لأننا نجد في اللجنة السرعة في العمل واتخاذ القرار وانصاف المظلوم.

ويرى الباحث غالبية الخلافات التي يلجأ اليها المواطنون هي خلافات (مالية، حوادث سير، شجارات، مشاكل عائلية، اراضي، عقارات، طلاق، والقليل منها شرف وقتل)

السؤال الرابع: هل تحدث تدخلات اللجنة أثرا فعليًا في تهدئة التوتر المجتمعي؟

يؤكدوا اعضاء اللجنة ان تدخلاتهم تعمل على التهدئة واحيانا يتم الاستعانة بالوجهاء على حسب طبيعة المشكلة وغالبا ما ينجحوا في منع أي رد فعل ثأري من الطرف الآخر. وهناك تنسيق ايضا بين الجهات الامنية والشرطية مع اللجنة للتدخل الفوري اذا لزم الامر.

رجال الاصلاح يؤكدون ان تدخل اللجنة وتدخلهم ايضا يمنع تفاقم الوضع جنبا الى جنب، خصوصا إذا كانت العطوة سريعة، وهذا يمنع ردود الفعل العنيفة (فورة الدم)، وهناك بعض الخلافات تستدعي وجود الشرطة ولكن يتوجب حضور رجال الاصلاح واعضاء اللجنة لأنه يوجد ثقه كبيرة بينهم وبين المواطنين وهذا يمتص غضبهم.

اما المواطنين يشيرون ان تدخل اللجنة مهم، وفعلا يمنع تفجر الأمور، وخاصة ايضا وجود رجال الاصلاح في الحالات التي فيها غضب شديد(فورة الدم) ، يمتص غضبهم ويتم السيطرة على الخلاف.

ويرى الباحث ان تدخل اللجنة ورجال الاصلاح في أي خلاف يحد من أي سلوك سلبي من قبل المواطنون ويتم السيطرة على الخلاف مهما كان شدته وهذا يشبر الى الايجابية في العمل من خلال الثقة المجتمعية بعمل اللجنة.

السؤال الخامس: ما أبرز التحديات أو المشكلات التي تعيق عمل اللجنة؟

يشير اعضاء اللجنة ان هذه اللجنة حديثة الولادة بهيكليتها وطريقة العمل فيها ولا يوجد قانون واضح ينظم عمل اللجنة، حيث انه احيانا يتضارب عمل اللجنة مع الجهات القانونية، وبعض الأطراف ترفض قراراتنا، وايضا هنالك بعض الاشخاص الذين يعيشون في مناطق (C) يصعب الوصول اليهم لحل الخلافات.

يشير رجال الاصلاح غياب المرجعية القانونية يعيق عمل اللجنة، وعدم احترام الصلح من بعض الأطراف بعد فترة، ونقص في الدعم المادي وايضا هناك جهات رسمية تتقاعس في التنسيق معنا، وبالنسبة للسكان خارج مناطق السلطة الفلسطينية احيانا يتمردون في عملية الصلح ويكون التعامل معهم من خلالنا في بعض الخلافات وهناك خلافات يصعب التدخل بها.

أشار المواطنين ان لابد ان يكون هناك تنسيق بين الشرطة واللجنة لتسريع الاجراءات الخاصة بإخلاء السبيل وغير ذلك، نرى ان اللجنة تعمل بدون صلاحيات، خصوصا عندما المشتكى عليه يرفض الحل، يتم توجيهنا للقضاء، والقضاء هنا يأخذ مدة طويلة في الحل وهذا يؤدي احيانا الى تصاعد الامور وخاصة اذا كان المشتكى علية يعيش خارج مناطق السلطة الفلسطينية حينها لم يلتزم بالحل حتى لو اصبح مطلوبا لدى الشرطة.

ويرى الباحث ان الفجوى هنا هي من يعيش خارج مناطق السلطة الفلسطينية يصعب الوصول اليه والزامه بالحل في بعض الاحيان ولكن يشير رجال الاصلاح انه بعض الخلافات يتم حلها بالتنسيق مع اللجنة خارج مناطق السلطة الفلسطينية، ويرى ايضا انه يوجد تمرد من قبل المشتكى عليهم وعدم التزامهم بالحل داخل اللجنة ويطالبون التوجه للقضاء لانهم يدركون ان الحل في القضاء يأخذ مدة طويلة.

السؤال السادس: ما الذي تحتاجه اللجنة لتقوم بدورها بشكل أفضل؟

تشير اللجنة انها تحتاج إلى مرجعية قانونية واضحة ، إضافة لتدريب في مجالات (الوساطة ، ادارة النزاع، التوثيق القانوني) وضرورة إقرار قانون ينظم عمل اللجنة ويمنحها صفة تنفيذية ، تخصيص ميزانية تشغيلية، عقد اتفاقيات تعاون مع القضاء والشرطة لضمان تنفيذ مخرجات الصلح.

اما رجال الاصلاح يشيرون الى تعزيز عضوية اللجنة بوجوه اعتبارية ، توفير دعم مالي، والتنسيق مع الشرطة والمحاكم يجب ان يكون في إطار تنظيمي شامل، تفعيل اجراء العطوة الفورية وتفويض صلاحيات ميدانية موسعة لرجال الاصلاح، متابعة القضايا القانونية المترتبة على الصلح وضمان قانونية للإجراءات، محاربة من يحاول الاستغلال في موضوع حل الخلافات.

بالنسبة للمواطنين نأمل أن تصبح اللجنة أقوى قانونيا، وتكون قادرة على تنفيذ قراراتها بالقوة إذا لزم الأمر بحيث تجبر الاطراف الممتنعة عن تنفيذ الاتفاقيات على الالتزام بها بقوة القانون ويكون لها صلاحيات رسمية ،تنفيذ حملات توعوية توضح صلاحيات اللجنة ودورها في حماية النسيج المجتمعي.

ويرى الباحث أن اللجنة بحاجة الى مرجعية قانونية واضحة، وتدريب أعضائها في مجالات الوساطة وحل النزاعات، مع تخصيص ميزانية وتشبيك فعال مع القضاء والشرطة لضمان تنفيذ مخرجات الصلح. كما يؤكد على تعزيز عضوية اللجنة واعطائها صلاحيات ميدانية اوسع، وتفعيل اجراءات الصلح العرفي ومتابعة القضايا المرتبطة به قانونيا. ويشدد على ضرورة ان تمتلك اللجنة قوة قانونية لتنفيذ قراراتها والزام الاطراف بها، الى جانب تنفيذ حملات توعية لدعم دورها في حماية النسيج المجتمعي.

السؤال السابع: ما سبب غياب النساء عن اللجنة؟

تشير اللجنة ان وجود العنصر النسوي مهم جدا وخاصة هناك قضايا تحتاج الى وجودها، و القضايا التي تحتاج الى عنصر نسوي يتم تحويلها الى دائرة حماية الاسرة ويتم العمل في القضية بالمشاركة.

ويشير رجال الاصلاح ان الخلافات لا تحتاج الى العنصر النسوي حيث منذ الازل وبالرجوع الى العرف والعادة لا يوجد دور للنساء في حل الخلافات ليس تقصيرا في حقهم ولكن لكل مقام مقال.

اما المواطنون هنالك من يؤيد وجود النساء لان بعض القضايا تحتاج الى نساء وخاصة عندما تكون المرأة مشتكية، وهنالك من يؤيد ما تم ذكره من قبل رجال الاصلاح.

ويرى الباحث ان غياب النساء عن اللجنة مرتبط بعوامل اجتماعية وعرفية تحد من دورهن في حل النزاعات، رغم اهمية وجودهن في قضايا معينة، خاصة تلك التي تمس النساء او الاسرة او عندما تكون المرأة طرفا متضررا. ويؤكد على ضرورة ادماج العنصر النسوي لتعزيز فعالية اللجنة وضمان شمولية معالجتها.

النتائج :

1. يتضح أن مدى ثقة المجتمع المحلي باللجنة يشكل ركيزة أساسية في قدرتها على التدخل وفض النزاعات، وتحظى بقبول واسع لدى سكان محافظة أريحا والأغوار، حيث يربط المواطنون وأعضاء اللجنة بين الثقة والالتزام بمخرجات الصلح في معالجة النزاعات بطرق سلمية.
2. تعتمد اللجنة على اكثر من طريقة في العرف العشائري (العطوة، الجاهة، صك الصلح) وأساليب حديثة كالاتفاقات الخطية أو اللجوء لتحكيم الخبراء، وفقا لطبيعة كل نزاع.
3. أغلب القضايا التي تعرض على اللجنة ما بين شجارات عائلية وخلافات على أراضي أو عقارات أو ما ينتج من خلافات بسبب حوادث السير، مع تسجيل حالات نزاعات أخطر (شرف، دم) ولكن بنسبة أقل.
4. يؤكدوا جميع الأطراف إلى أن وجود اللجنة، خصوصا بالتنسيق مع رجال الإصلاح والشرطة، يحد من شدة الخلافات ويحتويها في مراحلها الأولى.
5. الصعوبات التي تواجهها اللجنة نقص في المرجعية القانونية والدعم الرسمي، مما يحد من صلاحياتها التنفيذية ويجعل بعض الأطراف ترفض الالتزام بقراراتها.

6. من أهم ما تحتاجه اللجنة والذي اشار به كافة الأطراف بضرورة توفير غطاء قانوني، تدريب الأعضاء، دعم مالي، وتعاون رسمي وشعبي واسع النطاق لتفعيل دور اللجنة وتحقيق الاستدامة.
7. المشاركة المجتمعية داخل اللجنة يغلب عليها الطابع الذكوري، مع ضعف تمثيل النساء، وهو ما يقلل من شمولية اللجنة وقدرتها على مواكبة التحولات الاجتماعية.

التوصيات:

1. صياغة إطار تشريعي يمنح اللجنة شخصية اعتبارية وصلاحيات قانونية في حل النزاعات وتنفيذ اتفاقيات الصلح وهو اقرار قانوني ينظم عمل لجنة الإصلاح والسلم الأهلي.
2. تطوير القدرات البشرية عبر برامج تدريب مستمرة، يشمل المجالات التالية: إدارة النزاع، الوساطة، التفاوض، التوثيق، العمل التشاركي مع القضاء.
3. تخصيص ميزانية تشغيلية ودعم لوجستي ، فريق دعم إداري، وحوافز للأعضاء المتطوعين، لضمان ديمومة العمل.
4. تعزيز التنسيق مع الأجهزة الأمنية والقضائية ،وتوقيع بروتوكولات تعاون واضحة مع النيابة العامة، الشرطة، والمحاكم لضمان تنفيذ مخرجات الصلح وسرعة الاستجابة الميدانية.
5. إطلاق حملات توعوية لتعزيز ثقة المواطنين باللجنة، عبر وسائل الإعلام المحلية، وورشات عمل مجتمعية، لتعريف المجتمع بأدوار اللجنة، حدودها، وصلاحياتها.
6. إنشاء وحدة متابعة وتنفيذ داخل اللجنة، تختص بمتابعة تنفيذ اتفاقيات الصلح، والتدخل في حال الإخلال بها، بالتعاون مع رجال الإصلاح والشرطة.
7. توسيع قاعدة المشاركة في اللجنة لتشمل النساء، مما يعزز تمثيل المجتمع ويزيد من فاعلية اللجنة في مواكبة التغيرات الاجتماعية.

المقترحات:

1. اجراء المزيد من الدراسات لسبب تغيب العنصر النسوي عن لجان السلم الاهلي والاصلاح.

2. اجراء دراسات حول العلاقة ما بين القضاء واللجان.

3. اجراء دراسات قانونية حول عمل لجان السلم الاهلي والاصلاح.

المراجع باللغة العربية :

الامم المتحدة. (2012). بناء السلام والسلم الاهلي مفاهيم واولويات، نيويورك: ادارة الشؤون السياسية وبناء السلام.

حمودة، محمد عبد اللطيف. (2018). "السلم الاهلي: المفهوم، الأبعاد، وآليات التعزيز"، مجلة العلوم الاجتماعية: 46 (2): 145-172.

الزيتاوي، محمد. (2017). "السلم الاهلي في المجتمع الفلسطيني الواقع والتحديات"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات: 42: 55-78.

الجرباوي، علي. (2006). النظام السياسي الفلسطيني والسلم الاهلي، رام الله: معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).

ابو زينة، حسين. (2019). "لجان الاصلاح ودورها في حل النزاعات العشائرية"، مجلة الدراسات الاجتماعية: 45: 15-73.

الحروب، عادل. (2020). السلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني المفهوم والتحديات، المركز الفلسطيني للأبحاث ، رام الله.

عرفات، رائد. (2018). "أثر الوساطة العشائرية في تعزيز التماسك الاجتماعي"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين.

وزارة الداخلية الفلسطينية. (2022). دليل لجان الاصلاح والعشائر، الادارة العامة للشؤون العشائرية.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2023). الخصائص السكانية والاجتماعية لمحافظة اريحا والاغوار، رام الله

المراجع باللغة الانجليزية:

Creswell,J.W. & Poth, C. N. (2018). "Qualitative inquiry and research design: Choosing among five approaches" (4th ed.). SAGE Publications.

Maxwell, J. A. (2013). "Qualitative research design: An interactive approach" (3rd ed.). SAGE Publications.

Barakat, S. (2016). "Post-war reconstruction and development in the Middle East". Routledge.